العقوبات الأميركية على خليل وفنيانوس: المفاعيل والنتائج؟

لم تكن العقوبات الأميركية على الوزيرين السابقين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس مفاجئة لدى الأوساط السياسية اللبنانية، فهؤلاء يدركون أن الإدارة الأميركية جدّية في تهديداتها، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بتسهيل وصول الأموال الى "حزب الله" أو ضلوعهما بأي شكل من الأشكال بتحقيق مكاسب مالية للحزب الذي تعتبره الولايات الأميركية "منظمة إرهابية".

استندت الإدارة الأميركية في عقوباتها الى قانون "ماغنتسكي للمساءلة حول حقوق الإنسان" و"قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين" الذي يشمل فرض عقوبات على النظام السوري ومؤسساته والمسؤولين فيه، من العسكريين والأمنيين وكل المتعاونين معهم. وإذا كان قانون قيصر من القوانين التي تشغل العالم اليوم، وشمل بعقوباته الكثير من المسؤولين اللبنانيين والسوريين، أبرزهم الرئيس السوري بشار الأسد وزوجته أسماء، فإنه للمرة الأولى تصدر رزمة عقوبات ضمن قانون ماغنيتسكي ضد مسؤولين لبنانيين متهمين بالفساد وهدر المال العام وانتهاك حقوق الإنسان.

فما هو قانون "ماغنيتسكي" ومن يشمل؟ القانون قُدّم من الحزبين الديموقراطي والجمهوري في الكونغرس الأميركي، وصادق عليه الرئيس أوباما في كانون الأول 2012، وقضى بمعاقبة الشخصيات الروسية المتهمة بالفساد والمتورطة بوفاة محاسب الضرائب سيرغي ماغنيتسكي في سجنه في موسكو عام 2009، بعد كشفه ملفات فساد خطيرة. وفي عام 2016، اعتمد الكونغرس النسخة الدولية من القانون الذي يمنح الرئيس الأميركي صلاحية فرض عقوبات على أي أجنبي متّهم بانتهاك حقوق الإنسان، مثل القتل والتعذيب وغيرها من الانتهاكات المنصوص عليها في لائحة حقوق الإنسان الدولية، والمسؤولين المتهمين بالفساد في أي مكان في العالم، إضافة الى تجميد أصولهم المالية ومنعهم من دخول الأراضي الأميركية.

وفي 2017 تم تفعيل القانون عبر توقيع الرئيس دونالد ترامب، الأمر التنفيذي الرقم 13818، الذي "يجمّد ممتلكات الأشخاص المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الفساد".

واستخدمه ترامب بشدة ضد شركات ورجال أعمال عبر العالم، وخصوصاً على متعهدي أشغال فاسدين ومسؤولين حكوميين. وتمت معاقبة 101 من الأفراد والكيانات بموجب هذا القانون.

كما اتخذت وزارة الخزانة الأميركية منذ كانون الثاني 2017، إجراءات ضد أكثر من 460 شخصاً وكياناً اتُّهموا بالتورط في أنشطة متعلقة بإساءة حقوق الإنسان أو الفساد أو المشاركة في ذلك مباشرة.

وإذا كانت هذه العقوبات متوقعة.. ولكن على رئيس التيار الوطني الحر ورجال أعمال مقرّبين منه، ومحسوبين عليه، فرضت هذه العقوبات على الوزيرين السابقين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس. فلماذا خليل وفنيانوس؟

وفق الخزانة الأميركية، فإن الاتهام لخليل يتعلق بتقديم الدعم المادي والمالي لـ"حزب الله"، كم "استغل منصبه لتسهيل إفلات "حزب الله" من العقوبات الأميركية عبر تسهيل تحويل أموال عامة الى مؤسسات مرتبطة بالحزب، وإعفاء إحدى الشركات التابعة لـ"حزب الله" من تسديد معظم الضرائب على أجهزة إلكترونية مستوردة إلى لبنان، واستُخدِم جزء من الضرائب التي دُفِعت لدعم الحزب". وأضافت "في أواخر 2019، رفض خليل عندما كان وزيراً للمال توقيع شيكات لمصلحة مورّدين للحكومة، في محاولة منه للحصول على عمولات. وطلب تسديد نسبة مئوية من قيمة العقود لحسابه مباشرة".

وفي حيثيات الاتهام للوزير فنيانونس أنه متّهم بالفساد لمصلحة حلفائه السياسيين، إذ سعى الى ضمان فوز شركات "حزب الله" بالصفقات العمومية بعقود تصل الى ملايين الدولارات، وأنه في عام 2015 دفع له الحزب مئات آلاف الدولارات مقابل الخدمات السياسية، كما عقد اجتماعات مع المسؤول في"حزب الله" وفيق صفا المدرج على لائحة "الأوفاك"، كما ساعد "حزب الله" في الوصول إلى "الوثائق القانونية الحساسة المتعلقة بالمحكمة الخاصة بلبنان".

ولكن ماذا تعني هذه العقوبات وما هي مفاعيلها؟ ثمة أمور لافتة في هذه العقوبات، وفق ما يقول رئيس منظمة "جوستيسيا" المحامي الدكتور بول مرقص، أولاها أن الإدارة الأميركية "همدت"

مدة شهر تقريباً وكأنها فترة سماح بعد انفجار المرفأ، كما يلاحظ أن العقوبات غير مقتصرة على الطرف الشيعي، بل طالت شخصية مسيحية، وهي من المرات النادرة التي يحصل فيها مثل هذا الأمر لشخصية معروفة. من الأمور اللافتة أيضاً أن الاتهام يطال حلفاء لـ"حزب الله"، ويذكّرنا بالعقوبات على أحد الوزراء السابقين وإن اختلف المضمون، كما طالت الرجل الثاني في حركة "أمل"، ولهذا الأمر رمزية سياسية كما هي الحال مع الوزير السابق فنيانوس الذي كان مستشاراً للنائب السابق سليمان فرنجية، وله دور مهم في تيار المردة الذي يترأسه فرنجية. والأهم هو دخول عنصر الفساد كسبب من أسباب الاتهام. ما هي تداعيات هذه العقوبات على خليل وفنيانوس؟ يشرح مرقص أن القانون الأميركي قانون عابر للحدود الأميركية، وتالياً لا يقتصر تطبيقه على المصارف اللبنانية، بل أيضاً على المصارف الدولية المراسلة لها، إضافة الى المؤسسات المالية العالمية، وكذلك عملياً لا تقتصر مفاعيل هذه العقوبات على الدولار، بل أيضاً على الأورو وغيره من العملات، وتالياً لا يمكن تحويل الأموال للمدرجين عبر شبكة "السويفت". وإذا كانوا قد حصلوا على التأشيرات الأميركية تُسحب منهم تلقائياً، كما أن التنقل عبر المطارات العالمية يصبح محفوفاً بمخاطر التوقيف، كما حصل مع تاج الدين في مطار كازبلانكا واقتيد الى الولايات المتحدة الأميركية.
وفيما يعتبر البعض أن هذه العقوبات يجب أن تكون بمثابة إخبار للنيابة العامة اللبنانية، خصوصاً أنها تتعلق بمسألة الفساد، قال مرقص: النيابة عادة لا تتحرك تجاه أشخاص أُدرجوا على لوائح العقوبات الأميركية.

مرقص يوضح أن العقوبات تطال في الدرجة الأولى الحسابات المصرفية للذين أُدرجت أسماؤهم على لائحة العقوبات، وأنه لا تأثير فعلياً على العقارات التي يملكونها خارج الولايات المتحدة، وخصوصاً داخل لبنان. أما إذا كانت لديهم حسابات بأسماء أخرى، فإن المصارف عادة تدقّق في صاحب الحق الاقتصادي لمعرفة من يغذي الحساب، أي المستفيد الفعلي للمال.

وكان قد تردد أن الوزيرين خليل وفنيانوس تحسّبا لهذه العقوبات وقاما بالإجراءات المناسبة للحد من سلبياتها عليهما، فقاما بعمليات نقل وتحويل أموال الى حسابات خارج لبنان بأسماء مقربين منهما، وتالياً فإنهما لا يملكان شيئاً في السجلات الرسمية.

وتأتي تلك العقوبات لتؤكد أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري اللذين قدّما معاً قانون ماغنيتسكي أمام الكونغرس هي نفسها تجاه لبنان مهما كانت هوية الرئيس المُنتخب في الخريف المقبل، وتصبّ في خانة معاقبة كل شخص متورّط في الفساد وفي انتهاك حقوق الإنسان في مقابل دعم الشعب اللبناني بشكل مطلق.

https://www.annaharar.com/arabic/news/arab-world/lebanon/090920202